مجلة بحوث
كلية الآداب

البحث (٣٩)

العلاقات المصرية الكونغولية
[١٩٥٢ - ١٩٧٠م]

إعداد
الباحث/ أيمن عباس دياب
لدرجة الماجستير قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنوفية

تحت اشراف
أ.د/ عبد الله عبد الرازق
أستاذ التاريخ الحديث المعاصر - كلية الآداب - جامعة عين شمس
د/ عايدة عبد الرسول صقر
مدرس التاريخ الحديث المعاصر - كلية الآداب - جامعة عين شمس

السنة ٢٧ العدد (١٠٦) يوليو ٢٠١٦م

http : // Art.menofia . edu. eg *** E- mail: rifa2012@ Gmail.com

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

العلاقات المصرية الكونغولية [١٩٥٢ - ١٩٧٠م]

الباحث / أيمن عباس دياب
لدرجة الماجستير قسم التاريخ كلية الاداب جامعة المنوفية

إشراف

الأستاذ الدكتور
عبد الله عبد الرازق
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب – جامعة عين شمس

الدكتورة
عايدة عبد الرسول صقر
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب – جامعة المنوفية

ملخص البحث

شهدت العلاقات العربية الأفريقية تطورًا واضحًا عبر الأزمنة والعصور فقامت هذه العلاقات على المنافع والمصالح المتبادلة لكلا الطرفين، فقد مثلت هذه العلاقة أهمية كبرى لكل طرف منهما، واختلفت هذه الأهمية حسب اختلاف العصور، ففي العصر الحديث زادت الروابط بين الجانبين بسبب وحدة الهدف والغاية، فقد ارتبط هذا الهدف بوجود الاستعمار الأوروبي في الأرض العربية والأفريقية ، من هنا وجب على الطرفين الاتحاد والترابط من أجل طرد المستعمر ومقاومة كل أشكال الاستعمار إذا حاول الرجوع مرة أخرى.

وقد وجدنا أنه قد حانت الفرصة لكتابة تاريخ هذه العلاقات وتأصيلها من مصادرها الأولية، ولقد وجد الباحث أن يقوم بهذا الدور من خلال دراسة إحدى حلقات تاريخ العلاقات العربية الأفريقية في هذه الفترة التاريخية وهي العلاقات المصرية الكونغولية، وهذه العلاقات لم تنقطع من أقدم العصور حتى الآن.

نتائج الدراسة

وعلى ذلك فإن الدراسة توصي بالآتي:

١- أن تتجه مصر بعلاقاتها إلى الدول الأفريقية بشكل فعال، وخصوصًا إلى دول وسط أفريقيا، لأن تراجع مصر عن دورها الحيوي في القارة الأفريقية أدى إلى وقوع هذه الدول في براثن القوى الغربية، وذلك ما حدث في الكونغو التي أصبحت منطقة نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية في القارة الأفريقية، وإذا كان من الصعب العمل مع النخبة الحاكمة في دولة مثل الكونغو، فإنه يجب العمل ثقافيًا

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

واستثمار حب الشعب الكونغولي الفطري لمصر وشعبها، وذلك بعد أن عرفنا أصل هذا الشعور وحقيقته.

٢- سرعة الإفراج عن الوثائق الخاصة بدور مصر في أفريقيا في فترة الستينات، وجميع الوثائق الخاصة بعلاقات مصر مع الدول الثورية في العالم الثالث في هذه الفترة التاريخية المهمة، وذلك لكي ترى الأجيال الجديدة كيف كان العالم الثالث يعمل بكل قوة على مناطحة القوى الكبرى في العالم، وكيف استطاع أن يفرض كلمته في الحرب الباردة بين الكتلتين "والله ولي التوفيق".

العلاقات الاقتصادية بين الدولتين

بعد أن رأينا العلاقات السياسية بين الدولتين، فإننا في هذا الفصل سوف نتحدث عن العلاقات بين الدولتين في إطار آخر من أطر العلاقات وهو إطار العلاقات الاقتصادية، حيث كانت العلاقات الاقتصادية من أهم المجالات التي وضع فيها التعاون بين البلدين، وفي هذا الفصل سيتم تناول العلاقات الاقتصادية بين الدولتين وأثرها على حركة التجارة بينهما، وأيضا الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية بين الدولتين من خلال إطارها التاريخي وإطارها القانوني والاقتصادي، وأيضًا التبادل التجاري وحجم هذا التبادل، والميزان التجاري بين الدولتين، وأنواع السلع المتبادلة بينهما، ويتحدث عن دور الغرف التجارية في هذا التبادل التجاري، ويتناول هذا الفصل أيضًا النشاط التجاري بين الدولتين من خلال الشركات والمعارض والبنوك بين الدولتين، وأثر ذلك على العلاقات الاقتصادية بينهما، ويتناول هذا الفصل أيضا العلاقات بين الدولتين في مجال الخبرة الفنية والتعاون بين الدولتين في مجالي النقل والمواصلات، وأيضًا سنناقش أثر مشروعات التنمية في مصر على مثيلاتها في الكونغو، وأخيرًا سوف نتحدث على دور مصر في مواجهة النشاط الاقتصادي الإسرائيلي في الكونغو.

أولاً : التعاون بين الدولتين في مجال الخبرة الفنية:

كانت بلجيكا قد مهدت لعلاقات بين الكونغو وإسرائيل، وبدأت إسرائيل منذ الأيام الأولى من استقلال الكونغو في تقديم المعونة الفنية لها، من حيث إرسال الفنيين والخبراء إليها وإرسال متدربين كونغوليين إلى إسرائيل للتدريب على شتى مجالات التقدم الفني والصناعي والزراعي.[١]

[١] سوف نتحدث عن دور إسرائيل في هذا المجال في المبحث الأخير .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولكن بدأت مصر منذ عام ١٩٦٠ في مشاركة إسرائيل في هذا المجال، ولكن في الحقيقة أن مصر لم تصل بأية حال من الأحوال إلى قوة الدور الإسرائيلي أو السوفيتي في الكونغو في هذا المجال، ولكن مصر لم تقف مكتوفة الأيدي، وإنما شاركت بكل ما استطاعت في مجال تقديم الدعم الفني والمهني إلى الكونغو، وإذا كان دور الاتحاد السوفيتي كبيرًا في هذا المجال منذ عام ١٩٦١ فإن ذلك بالطبع نتيجة الدور المصري الذي أسهم في التقارب بين الاتحاد السوفيتي والكونغو منذ عام ١٩٦٠، والدور الواضح الذي لعبه الرئيس جمال عبد الناصر في هذا المجال، إذ إنه طلب من الاتحاد السوفيتي أن يقدم الخبراء والفنيين إلى الكونغو مثلما يقدمها إلى الجمهورية العربية المتحدة.

ويتضح هذا التعاون في المجالات الآتية :

١- تبادل الخبراء والفنيين بين الدولتين:

عندما حصلت الكونغو على استقلالها في ٣٠يونيه ١٩٦٠ كانت في حاجة شديدة للخبرة الفنية الأجنبية، ذلك لأنها أرادت أن تبنى اقتصادها على نمط جديد يعتمد على عدم التبعية إلى أية دولة أو معسكر دولي خصوصًا الدول الغربية، في هذا الوقت بدأت بلجيكا سحب الخبراء الفنيين من الكونغو مرة واحدة؛ وذلك لكي تثبت للعالم أجمع أن الكونغوليين غير قادرين على إدارة بلادهم بأنفسهم وحدث خلل في الاقتصاد الكونغولي، ولذلك بدأت الكونغو تبحث عن بدائل للخبرة الفنية البلجيكية للنهوض بالاقتصاد الكونغولي، وقد كانت بلجيكا قد أرادت إبعاد مصر عن الكونغو لأطول فترة ممكنة، وبدأت في المقابل التقريب بين الكونغو وإسرائيل؛ ولذلك بدأت الكونغو تعتمد على عدة دول من بينها إسرائيل في تقديم الخبرة الفنية، وقد استغلت إسرائيل هذه الفرصة وفتحت أبواب المساعدة الفنية للكونغو، حيث قدمت لها العديد من الخبراء والفنيين لكل مجالات الاقتصاد الكونغولي وخصوصًا المجال الزراعي والجمعيات التعاونية.

وفي بدايات عام ١٩٦٠ بدأت العلاقات السياسية تأخذ طريقها بقوة بين الكونغو ومصر، وأخذت حكومة الجمهورية العربية المتحدة تبذل المزيد من الجهد لكي تقدم المعونة الفنية إلى الكونغو من أجل النهوض بالاقتصاد الكونغولي في جميع مجالاته، ومن أجل عدم اعتماد الكونغو على إسرائيل.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد بدأت مصر نشاطها في هذا المجال عقب حصول الكونغو على استقلالها، وكان المجال الطبي من أهم المجالات التي وضح فيها التعاون بين الدولتين، واتضح ذلك عندما حدثت أزمة الكونغو أرسلت الجمهورية العربية المتحدة إلى الكونغو في ١٩٦٠/٨/١٦ بعثة تابعة للهلال الأحمر من أطباء وممرضين، وهذه البعثة التابعة للهلال الأحمر مزودة بجميع أدوات الإغاثة والإسعاف متخصصة في علاج أمراض المناطق الحارة لتعويض مستشفيات الكونغو عن الأطباء البلجيكيون الذين قاطعوا هذه المستشفيات فجأة

وقد شملت البعثة ثلاثة جراحين، وأخصائي في التخدير، وأدوية ومعدات، وعشرة آلاف جنيه برئاسة الدكتور عبد الحميد أحمد أخصائي طب المناطق الحارة، هذا إلى جانب أجهزة ضغط الدم ونقله وآلات جراحية حديثة ومبيدات حشرية وأربطة طبية وشاش وقطن.(٢)

وقامت الجمهورية العربية المتحدة بإرسال بعثة أخرى إلى الكونغو بعد البعثة السابقة بعدة أيام وذلك في ١٩٦٠/٨/٢٠.

شملت هذه البعثة عشرة أطنان من الأدوية والمعدات الطبية إضافة إلى مجموعة من الأطباء والأخصائيين والممرضين برئاسة الدكتور أبو الفتوح شاهين، وعدد من المتخصصين في طب المناطق الحارة، وفي مقدمتهم الدكاترة فؤاد الجمالي وإسماعيل الشاهد ويوسف زكي، كما كانت تضم البعثة هيئة كاملة للتمريض.(٣)

ولم يكن التعاون في المجال الطبي فقط، وإنما أيضًا امتد إلى المجال الزراعي في سبتمبر من عام ١٩٦٢ أرسلت الجمهورية العربية المتحدة بعثة زراعية إلى عدة دول أفريقية لدراسة الأحوال الزراعية هناك، ولبحث إمكانية التعاون الزراعي بين هذه الدول والجمهورية العربية المتحدة، وقد تم الاتفاق بين هذه البعثة وحكومة الكونغو على تبادل الخبراء الزراعيين وتدريب الفنيين والزراع الكونغوليين في محطات البحوث والمزارع المصرية.

ولم يكن هذا التعاون الزراعي من الجانب المصري فقط، وإنما كان أيضًا من الجانب الكونغولي أيضًا حيث إن هذه البعثة المصرية التي ذهبت إلى الكونغو قد أخذت معها من مصر تقاوي الخضر والأرز، وأتت من هناك ببعض التقاوي

(٢) جريدة الأهرام في عددها الصادر في ١٩٦٠/٨/١٧.
(٣) جريدة الأهرام في عددها الصادر في ١٩٦٠/٨/٢١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والمستلزمات الكونغولية لزراعتها في الأراضي المصرية، وحمل معه بعض تقاوي النباتات الدرنية مثل الكاسافا، وبعض الأنواع الأخرى من الخضر، وبعض الأنواع من علف الماشية لمحاولة زراعتها في مصر.(٤)

ويذكر السيد مراد غالب أنه في مساء يوم ٢٢ أغسطس استُدعيتُ لمقابلة الرئيس جمال عبد الناصر الذي كان وقتئذ في الإسكندرية، وبعد بحث شامل للموقف في الكونغو كلفه عبد الناصر بالسفر إلى ليولدفيل عاصمة الكونغو لمقابلة الرئيس لومومبا حيث لم تكن القاهرة قد أقامت تمثيلها الدبلوماسي في الكونغو حتى ذلك الوقت.

وفي اللقاء الذي جمع بينه وبين لومومبا في مكتب بمبنى رئاسة الوزراء طلب لومومبا أن تمده الجمهورية العربية المتحدة ببعض الخبراء والفنيين الذين تم إرسالهم إلى الكونغو فورا.(٥)

كذلك اختارت الوكالة الدولية للطاقة الذرية العالم المصري الدكتور صلاح الدين حشيش أستاذ ورئيس قسم الطاقة الذرية المصرية للإشراف على المركز الذري بالكونغو كينشاسا وقد وافقت مؤسسة الطاقة الذرية المصرية على هذا الاختيار لمدة عام، ووافقت حكومة الكونغو على الندب، ومما يذكر بأن المركز الذري في الكونغو يُعدُّ الثاني في أفريقيا بعد مركز القاهرة، ويعمل به خبراء من فرنسا وبلجيكا وأمريكا، وكان الدكتور صلاح حشيش قد حصل على جائزة الدولة التشجيعية في العلوم وميدالية العلم ووسام الجمهورية ووسام العلوم والفنون لخدماته في مجال الطاقة الذرية في الجمهورية العربية المتحدة.(٦)

ويتضح هذا التعاون عندما تم حصر الرعايا المصريين في الكونغو لترحيلهم بإجراء وقائي عقب احتجاز تشومبي في القاهرة أثناء مؤتمر القمة لعدم الانحياز الذي عقد في القاهرة عام ١٩٦٤ وكان عددهم قد وصل إلى المائة فرد علاوة على عائلاتهم وبخلاف المواطنين الذين أوفدتهم القاهرة وأجهزتها مثل أعضاء السفارة والمكاتب التجارية وشركة النصر للتصدير والاستيراد حيث كان هؤلاء قد حصلوا على

(٤) جريدة الأهرام في عددها الصادر في ١٢ سبتمبر ١٩٦٢.
(٥) محمد فايق: مرجع سابق ص١٥٥.
(٦) الأهرام الاثنين ١٩٦٩/١١/١٠ السنة ٩٥ العدد ٣٠٢٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وظائفهم وأعمالهم هناك خلال فترة وجيزة على الرغم من حالة عدم الاستقرار التي كانت تسود الكونغو.[٧]

من هنا فقد تحدثنا عن التعاون الفني في إطاره الاتفاقي وإطاره التاريخي بين الدولتين، وأدركنا أن الحكومتين كانتا عندهما حسن النوايا في التعاون وفيما بينهما، حيث بذلتا مجهودا ضخما من أجل إنجاح العلاقة بينهما، وقد وجب علينا أن نتعرف على آفاق التعاون بين الدولتين في مجالي النقل والمواصلات ، وهذا ما سوف نعرفه في النقطة القادمة .

٢- التعاون في مجالات النقل والمواصلات ووسائل الاتصال:

عند حديثنا عن التعاون بين الدولتين في مجال النقل ومجال المواصلات نجد أن تعاون مصر مع الكونغو في هذا المجال كان من وراء دافعين، أما الدافع الأول فهو سد الفراغ الذي أحدثته بلجيكا في مجال النقل والمواصلات في الكونغو عندما سحبت خبراتها في هذا المجال من الكونغو فتحركت مصر بسرعة بناء على طلب حكومة الكونغو لسد هذا الفراغ الذي تركه الخبراء البلجيكيون، أما الدافع الثاني فهو علاقات الكونغو بإسرائيل حيث سعت مصر إلى القضاء على النفوذ الإسرائيلي في الكونغو وعدم زيادة علاقتها بالدول الأفريقية لذلك تعاونت مع الكونغو في هذا المجال وأمدت الكونغو بما تحتاجه من خبراء حتى تقطع الطريق على الخبراء الإسرائيليين، لدرجة أن الرئيس جمال عبد الناصر تعرض لبعض الاتهامات من الدول الغربية نتيجة للنشاط المصري في هذا المجال في أفريقيا حيث اتهمته الخارجية البريطانية بأنه أخفى وجهه العربي وراء قناعه الأفريقي، وذلك عندما وافق على المشاركة في عمل الدراسات المبدئية حول التقييم الفني لخطوط المواصلات البرية والبحرية والجوية مع غانا[٨]، وذلك لأن هذه الدولة الأفريقية قد تم إنشاء خط بحري لها ممول من قبل إسرائيل.[٩]

---

(٧) محمد فايق: مرجع سابق ص٨١.

(٨) P. R. O- F. O. 371/ 131346- No. JE/06/2- Report by Foreign Office Subject: Nasser and Nkrumah Talks. 25 Jun, 1958.

(٩) حيث نشرت جريدة جيروزاليم بوست الإسرائيلية في عددها الصادر في ١٢ سبتمبر ١٩٥٧، أنه تم في مدينة أكرا عاصمة غانا في يوم ١١ سبتمبر ١٩٥٧ توقيع اتفاقية= =لإنشاء شركة الملاحة المشتركة (النجمة السوداء) بين شركة الملاحة الإسرائيلية زيم Zim وبين ممثلي حكومة غانا، وسوف يكون مركز هذه الشركة في أكرا. وقد أسست هذه الشركة برأسمال قدرة خمسمائة ألف جنيها استرلينيًا منها ٦٠% لحكومة غانا و٤٠% لشركة زيم انظر أسامة عبد التواب مرجع سابق، ص٢٧٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حتى لو كانت هذه الملاحظة صحيحة فإن الرئيس عبد الناصر لم يستخدم وجهه الأفريقي قناعا يخفي وراءه وجهه العربي، لأنه فكر صراحة في كتابه (فلسفة الثورة) أن الدائرة العربية والدائرة الإسلامية والدائرة الأفريقية هي الدوائر التي تحكم السياسة الخارجية المصرية في هذا الوقت، فلا يوجد أي داعٍ لإخفاء الوجه العربي.

واتضح التعاون بين مصر والكونغو في مجال النقل والمواصلات بعد استقلال الكونغو مباشرة عندما سحبت بلجيكا خبرائها من الكونغو في هذا المجال؛ لكي تزيد من متاعب حكومة الكونغو فأرسل باتريس لومومبا إلى حكومة الجمهورية العربية المتحدة يطلب منها المساعدة بإرسال خبراء في مجال النقل والمواصلات، وبالفعل تم الموافقة على لومومبا وتم إرسال بعثة من خبراء الطيران المدني من الأخصائيين في المسائل الملاحية الجوية والإرشادات وإدارة المطارات إلى الكونغو، وغادر أول أعضاء هذه البعثة القاهرة متوجهة إلى ليوبولدفيل يوم الخميس الموافق ١٩٦٠/٨/١١. وهو السيد محمد علي صالح الخبير في شئون الملاحة الجوية.(١٠)

كذلك اتضح التعاون بين الدولتين في مجال الاتصالات (التليفون والتلغراف، حيث كانت هناك مباحثات حول مشروع لإنشاء خط تليفون سلكي مباشر بين الجمهورية العربية المتحدة والكونغو على غرار الخط الذي أقيم بين القاهرة وأكرا(١١)، ومن أجل هذا المشروع قد تقرر إيفاد السيد محمود فهمي الخبير في شئون اللاسلكي إلى الكونغو.(١٢)

ولاشك أن هذا الخط التليفوني له أهميته في هذا الوقت؛ إذ إنه يعني أن عدد الرعايا من الدولتين قد زاد، ولذلك وجدت الحاجة إلى إنشاء هذا الخط التليفوني بين مصر والكونغو.

وهكذا رأينا كيف تم التعاون بين مصر والكونغو في مجال النقل والمواصلات، وكيف ظهر في هذا المجال قمة التعاون بين الدولتين في كل المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية بين الدولتين، وكان التعاون في النقل والمواصلات انعكاسًا واضحًا لنجاح العلاقات المصرية الكونغولية على جميع المستويات.

---

(١٠) جريدة الأهرام في عددها الصادر في ١٢/ ٨/ ١٩٦٠.
(١١) أسامة عبد التواب: مرجع سابق، ص٢٧٨.
(١٢) جريدة الأهرام في عددها الصادر في ١٩٦٠/٨/٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثانيا: البعثة الاقتصادية المصرية إلى الكونغو في ديسمبر ١٩٥٧:

تُعدُّ البعثة الاقتصادية المصرية التي قامت بزيارة الكونغو في شهر ديسمبر ١٩٥٧ هي أساس التعاون الاقتصادي بين مصر والكونغو.

حيث تُعدُّ أول بداية اقتصادية صحيحة وتحرك مصري فعال في القارة الأفريقية، وقد بدأ التفكير لإرسال هذه البعثة في أواخر عام ١٩٥٦ عندما بدأت الخارجية المصرية تراقب الدور الإسرائيلي المدعوم بالاستعمار البلجيكي في الكونغو. وتبلور التفكير في إرسال هذه البعثة إلى غربي أفريقيا منذ زيارة السيد أنور السادات والشيخ الباقوري إلى غرب أفريقيا في عام ١٩٥٦، وإعدادهما تقريرًا يوصي بإرسال البعثات الاقتصادية إلى غربي أفريقيا، وذلك لمعرفة احتياجات شعوب هذه المنطقة من القارة الأفريقية، ولمساعدة هذه الشعوب في رفع مستواها الاقتصادي الذي تدنى بسبب السياسات الاقتصادية التي مارستها الدول الاستعمارية في هذه الأقاليم.(١٣)

والحقيقة أن هذه البعثة كانت ستتوجه إلى غانا وليبريا فقط، حيث كانت غانا لا تزال تحت الاستعمار البريطاني بمسماها القديم (ساحل الذهب) ولكن إدارة الشئون الأفريقية قد علمت أنه تقرر منح هذا الإقليم الاستقلال تحت اسم غانا في أوائل مارس ١٩٥٧. وفي أواخر عام ١٩٥٦ قدم إلى إدارة الشئون الأفريقية بالخارجية المصرية شخص يدعى ماك دار موث وهو مواطن من ساحل الذهب، حيث ألح على المسئولين المصريين في إرسال بعثة اقتصادية إلى الإقليم، وأكد أن هذه البعثة من شأنها زيادة الروابط التجارية والاقتصادية بين البلدين خصوصًا بعد أن بدا من أهالي ساحل الذهب الرغبة الشديدة في التعاون مع مصر.

ولكن رأت الحكومة المصرية أنه تمشيًا مع الفائدة المرجوة من إيفاء البعثة والوزارة رأت أن تتصل بالحكومة البلجيكية لتسهيل زيارتها للكونغو لبحث موضوع إنشاء علاقات تجارية بينه وبين مصر وذلك عند عودة البعثة من ليبريا حيث تقع ليوبولدفيل في طريقها في الذهاب والعودة.

وقد أرسلت إدارة الشئون الأفريقية إلى نائب وزير الخارجية المصري تطلب موافقة الخارجية المصرية على إرسال هذه البعثة، وقد رأت الإدارة أن تطلب موافقة الخارجية المصرية على إرسال هذه البعثة، وقد رأت الإدارة أن يكون السيد وكيل وزارة

---

(١٣) دار الوثائق القومية: وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم ٦٨٢، ملف رقم ١٣/٧٤٧ سري جدًا وثيقة رقم (٥)، بشأن مذكرة مرسلة من إدارة الشئون الأفريقية إلى نائب وزير الخارجية بخصوص البعثة الاقتصادية إلى ليبريا وساحل الذهب، في ١٩ يناير ١٩٥٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التجارة رئيسًا لهذه البعثة، وأن يمثل وزارة الخارجية المصرية وأن تضم البعثة ممثلاً من الإدارة الاقتصادية بالخارجية المصرية، هذا علاوة على وجود أعضاء آخرين يمثلون مختلف الجهات المصرية التي تهتم بنواحي الشئون الاقتصادية والتجارة الخارجية وأن تذهب البعثة إلى ساحل الذهب في أوائل مارس ١٩٥٧. وقد أكدت الخارجية المصرية أن مثل هذه البعثة الاقتصادية سوف تساعد على التعرف على ميول الأهالي واحتياجاتهم فضلاً عن توطيد الارتباطات الاقتصادية وفتح أسواق جديدة للمنتجات المصرية خصوصًا بعد أن بدا من أهالي هذه الأقاليم رغبتهم الشديدة في التعاون مع مصر.

ثالثًا: الاتفاقيات التجارية بين الدولتين:

عندما نتحدث عن الاتفاقيات التجارية بين الدولتين فلابد أن نضعها في جانبها الموضوعي من جميع أطرافها المختلفة، فالاتفاقيات التجارية التي عقدت بين الدولتين صاحبها مواقف تاريخية متعددة، وأحداث متعاقبة حتى اعتمدت، من هنا فقد تم تقسيم الحديث عن الاتفاقيات التجارية إلى إطارها التاريخي وإطارها القانوني.

أ- الإطار التاريخي للاتفاقيات التجارية بين الدولتين

كانت البعثة الاقتصادية التي أرسلتها مصر في شهر ديسمبر ١٩٥٧ إلى دول غرب أفريقيا (غانا- الكونغو- ليبريا) من أجل زيادة حجم التبادل التجاري بين مصر وهذه الدول قد أعد أعضاء هذه البعثة تقريرًا شاملاً تم رفعه إلى وزير التجارة المصري لكي تقوم الحكومة المصرية بعمل الترتيبات المستقبلية لزيادة التبادل التجاري بينها وبين هذه الدول.

ونتيجة مؤتمر أكرا ١٩٥٨ الذي أصدر عدة قرارات تتعلق بالتعاون الاقتصادي بين الدول الأفريقية المستقلة وخصوصًا التبادل التجاري لتحقيق التكامل الاقتصادي والاكتفاء الذاتي للدول الأفريقية المستقلة.

ولكن في الحقيقة أن الفرصة لم تسنح لمصر لأن تقوم بعقد اتفاقيات تجارية منذ عام (١٩٥٧ زيارة البعثة الاقتصادية المصرية للكونغو- حتى عام ١٩٦٤ عقد أول اتفاقية تجارية بين مصر والكونغو) نتيجة للظروف السياسية التي كانت تمر بها الكونغو منذ حصولها على الاستقلال في عام ١٩٦٠ (مقتل باتريس لومومبا وانفصال كاتنجا)، ولكن عندما استقرت الأمور في الكونغو وتولى الرئاسة أولاد الحكومة وتولى

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جيزنجا خليفة لومومبا منصب نائبا [١٤] له أرادت الحكومة المصرية أن تطبق سياستها الاقتصادية التي انتهجتها في هذه الفترة المتمثلة في إقامة علاقات اقتصادية مع دول أفريقيا المستقلة ومساعدة هذه الدول على تحقيق التكامل الاقتصادي والاكتفاء الذاتي بعيدًا عن السيطرة الاستعمارية على اقتصاد هذه البلاد.

كانت العلاقات الدولية بين مصر والكونغو مهيأة لإقامة اتفاق للتجارة والدفع بين الحكومتين وبالفعل تم عقد هذا الاتفاق في القاهرة بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٦٤.

وفي عام ١٩٦٨ وقعت اتفاقية أخرى بين الجمهورية العربية المتحدة والكونغو وذلك بعد أن استقرت الأحوال في الكونغو بعد الانقلاب الذي قام به الجنرال موبوتو [١٥] في ٢٥ نوفمبر ١٩٦٥ وعزل كازافوبو وتولى هو رئاسة الجمهورية، وتغير اسم البلاد إلى جمهورية زائير والعاصمة من ليوبولدفيل إلى كينشاسا[١٦] وأراد موبوتو أن يحسن العلاقات بين الكونغو والدول الأفريقية التي كانت قد قطعت علاقاتها بالكونغو نتيجة لسياسة تشومبي التي تميل إلى الدول الغربية وعلى رأس هذه الدول الجمهورية العربية المتحدة. هذا من جانب ومن جانب آخر جاء توقيع هذه الاتفاقية بعد نكسة عام ١٩٦٧ واحتلال إسرائيل لسيناء الأمر الذي ترتب عليه مقاطعة كثير من الدول الأفريقية لإسرائيل ومن هذه الدول الكونغو، الأمر الذي أوجب الحاجة إلى توقيع اتفاقيات جديدة بين الجمهورية العربية المتحدة والكونغو تضم المنتجات التي كانت تستوردها الكونغو من إسرائيل.[١٧]

ب - توقيع الاتفاقيات التجارية بين الحكومتين:

كان قد أعلن في الكونغو أن وكيل وزارة التجارة سوف يسافر في أوائل شهر فبراير ١٩٦٤ إلى القاهر لعمل الصيغة النهائية للاتفاق التجاري بين الكونغو والجمهورية العربية المتحدة. وأعلنت الحكومة الكونغولية أن توقيع الاتفاقية قد بات وشيكًا من قبل الحكومتين، وأن وكيل وزارة التجارة الكونغولي سوف يصل إلى القاهرة على رأس وفد اقتصادي خلال الأيام القليلة القادمة.

وبالفعل تم تمهيد الطريق من جانب الحكومة المصرية للتوقيع على الاتفاقية التجارية، وأعلنت الصحافة المصرية في ٩فبراير أنه سوف يعتمد في خلال أسبوع

---

[١٤] نوال عبد العزيز راضي: مرجع سابق، ص٦٩- ٨٦

[١٥] نوال عبد العزيز راضي: مرجع سابق، ص٩٧.

[١٦] شوقي عطا الله الحمل وعبد الله عبد الرازق إبراهيم: المشكلات الأفريقية المعاصرة، مرجع سابق، ص٧٩.

[١٧] عبد السلام إبراهيم بغدادي مرجع سابق، ص٤٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

اتفاقان بين الحكومة الكونغولية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة أحدهما للتجارة وأخذ للدفع، وسوف يوقع على الاتفاقين من الجانب المصري أحمد زندو وزير التجارة والاقتصاد، ومن الجانب الكونغولي السيد (ودلف باني وزير التجارة الخارجية الكونغولي، وكان منتظرًا أن يؤدي الاتفاقان إلى تنمية التبادل التجاري بين البلدين، وأهم المنتجات التي ينص الاتفاق على تبادلها هي الأخشاب ومنتجات المناجم (زنك ونحاس وقصدير) مقابل الأقمشة القطنية.(١٨)

ولقد وقعت الاتفاقية التجارية بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الكونغو وذلك في ١٣فبراير ١٩٦٤، وكانت الاتفاقية تضم تبادل السلع المختلفة والمواد المصنوعة وتبادل الخبرة الفنية بين الدولتين، مع وجود بند في الاتفاقية يعطي شكل من أشكال المعاملة التفضيلية بين الدولتين.

وقد نشرت الصحف الكونغولية هذا الخبر بابتهاج شديد، حيث أكدت أن هذه الاتفاقية هي أول اتفاقية بين الدولتين، وهي تسمح بتبادل السلع المصرية مثل القطن المصري والمنسوجات والأرز مقابل السلع الكونغولية مثل المطاط والخشب ومنتجات المناجم، وقد وصفت تلك الاتفاقية بأنها (نقطة البداية (Starting Point)، ذكرت بأنه عقب توقيع الاتفاقية صافح السيد وزير التجارة الخارجية الكونغولي السيد وزير الاقتصاد والتجارة المصري قائلا له "هذه هي نقطة البداية لطريق جديد من العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدولتين .

وفي بداية عام ١٩٦٨م وقعت اتفاقية أخرى بين الجمهورية العربية المتحدة والكونغو؛ وذلك لزيادة التبادل التجاري بين الدولتين وخصوصًا في إطار المنتجات الصناعية للدولتين، وأيضًا نتيجة التطور الإنتاجي الذي لحق بالجمهورية العربية المتحدة كان لابد من توقيع اتفاقية لتعاون تجاري ضخم بينها وبين جمهورية الكونغو، وأيضا للتحول الذي شهدته الكونغو في ظل حكم الرئيس موبوتو، وبالفعل وقعت الاتفاقية الجديدة بين الحكومتين المصرية والكونغولية ١٥ يونيه ١٩٦٨.(١٩)

وهكذا رأينا الإطار التاريخي لاتفاقيات التجارة والدفع بين الدولتين، وبعد ذلك يجدر بنا أن نتعرف على تلك الاتفاقيات في إطارها القانوني والاقتصادي حتى

(١٨) خبر جريدة الأهرام في ٩ فبراير ١٩٦٤ .
(١٩) خبر جريدة الأهرام في ١٠ يونيه ١٩٦٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نتوصل إلى حقيقة حجم التبادل التجاري بين الدولتين وهذا ما سنعرفه في النقطة القادمة.

جـ - الإطار القانوني والاقتصادي للاتفاقيات التجارية بين البلدين:

بعد أن تحدثنا عن التطور التاريخي لعقد الاتفاقيات التجارية بين القاهرة وليوبولدفيل، من حيث وصول الدولتين إلى نقطة الانطلاق لوجود علاقات تجارية بينهما، فإننا في هذه النقطة نتحدث عن الإطار القانوني والاقتصادي لهذه الاتفاقيات.

- اتفاقية التجارة والدفع بين الدولتين في ١٣ فبراير سنة ١٩٦٤:

كانت قد وقعت الاتفاقية التجارية الأولى بين الحكومتين وهي أول اتفاقية بين الدولتين، وقد وقع على هذه الاتفاقية السيد وزير الاقتصاد والتجارة للجمهورية العربية المتحدة والسيد وزير التجارة الخارجية لحكومة الكونغو وقد سبق التوقيع على هذه الاتفاقية مباحثات اقتصادية موسعة بين الدولتين، وقد وافق السيد رئيس الجمهورية على تنفيذ بنود هذه الاتفاقية في ٨ فبراير ١٩٦٤ بالقرار رقم٣٠٧٢ لعام ١٩٦٤.[٢٠]

وقد جاء في مقدمة هذا الاتفاق "تمشيًا مع سياسة الجمهورية العربية المتحدة نحو دعم التقدم الاقتصادي الأفريقي، وبين الشعوب الأفريقية، وتشجيعًا لهذه الدول على التخلص من ارتباطاتها مع الكتل الاقتصادية الأخرى، وتوطيد الأواصر الصداقة المتبادلة بين شعب الجمهورية العربية المتحدة وشعب الكونغو الحر عقد هذا الاتفاق التجاري بين الدولتين.

وفي هذه الاتفاقية تم ضم اتفاقي التجارة والدفع في اتفاق واحد، وقد احتوى الاتفاق على اثنتي عشرة مادة بالإضافة إلى قائمة المدفوعات الجارية وقائمة صادرات الجمهورية العربية المتحدة وهي القائمة (أ) وقائمة صادرات الكونغو وهي القائمة (ب).

وقد نص الاتفاق على تبادل أنواع من السلع من منشأ البلدين على ألا يحول ذلك دون تبادل سلع أخرى الملحقتين بالاتفاق، وذلك وفقا لطلبات العملاء في البلدين. هذا بالإضافة إلى حق كل منهما في إقامة أسواق ومعارض ومراكز تجارية

---

[٢٠] الجمهورية العربية المتحدة: الجريدة الرسمية، اتفاق من تجارة بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الكونغو، في ١٨ يونيه سنة ١٩٦٤، ص١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

دائمة ومؤقتة في بلد آخر، وذلك في حدود القوانين واللوائح المعمول بها في كل منهما مع تقديم جميع التسهيلات اللازمة في هذا الشأن.

ومن بنود هذا الاتفاق أيضا أن تتم جميع المدفوعات الجارية بين البلدين بالدولارات الأمريكية أو أية عملة أخرى قابلة للتحويل وفقا لقوانين ولوائح الرقابة على التقدم المعمول بها أو التي قد يعمل بها في البلدين خلال سريان هذا الاتفاق.

ومن مقتضى ذلك أن تقوم جميع العقود والمطالبات المتعلقة بالتجارة بين البلدين والمستندات وأوامر الدفع بالدولارات الأمريكية أو بأية عملة أخرى قابلة للتحويل على أن يعمل بهذا الاتفاق مؤقتا من تاريخ توقيعه في ١٣/٢/١٩٦٤، وبصفة نهائية من تاريخ تبادل وثائق التصديق طبقا للإجراءات الدستورية في كلا البلدين

وقد نص الاتفاق على أننا سنستورد بمبلغ ٤.٣ مليون خشبًا ومنتجات خشبية. ومن هذا المبلغ يمثل الخشب الرقيق، مليون دولار، والخشب الزان، ٢مليون دولار والمنتجات الخشبية ٣٠٠ ألف دولار وإن هذه الكميات ستتاح للشحن من يناير إلى ديسمبر سنة ١٩٦٤، أما المنتجات الكيماوية فيخص الصودا الكاوية بمبلغ ٣٠٠ ألف دولار، وسيتاح شحنها خلال سنة ١٩٦٤، كذلك اللحوم المثلجة والتي خصها مليون دولار فلم يحدد موعد شحنها.(٢١)

وقد نص الاتفاق على أن يكون تبادل السلع والبضائع بين البلدين في جميع الأحوال خاضعا لكافة القوانين والنظم الخاصة بالاستيراد والتصدير المعمول بها في كل من البلدين وقت توقيع هذا الاتفاق أو التي قد يعمل بها خلال مدة سريان هذا الاتفاق.

يطبق كل من البلدين على أساس المعاملة بالمثل شرط الدولة الأكثر رعاية بالنسبة للخدمات والسلع من إنتاج الطرف الآخر.

وينسحب شرط الدولة الأكثر رعاية على الرسوم الجمركية والضرائب على اختلاف أنواعها التي تفرض أو تحصل على الواردات والصادرات، وكذلك على

(٢١) مضابط مجلس الأمة المصري (الفصل التشريعي الأول) دور الانعقاد العادي الثاني؟، قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٠٧٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الموافقة على اتفاق التجارة المعقود في القاهرة بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٦٤ بين حكومته الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية الكونغو "ليوبولدفيل"، مضبطة الجلسة الرابعة عشرة يوم السبت الموافق ٢٦ ديسمبر ١٩٦٤، ص٨٢٠، ٩٢٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

القواعد والنظم التي يعمل بها بالنسبة للواردات والصادرات في كلا البلدين، ويستثنى من ذلك:

١- لمزايا والتسهيلات الممنوحة أو التي قد تمنحها الجمهورية العربية المتحدة للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية.

٢- لمزايا والتسهيلات الممنوحة للدول المتاخمة بها فيها تشاد وكينيا وجابون لتسهيل عملية التبادل التجاري عبر الحدود.

٣- المزايا والتسهيلات الناتجة عن اتحاد جمركي، أو منطقة تجارة حرة التي يكون أو يصبح أحد الطرفين عضوا فيها.

ونصت الاتفاقية على أن يتعامل الطرفان المتعاقدان في حدود اللوائح والقوانين المعمول بها في كلا البلدين على أن تكون أسعار السلع الأساسية المتبادلة وفقا لهذا الاتفاق على أساس السعر العالمي، بمعنى أن يكون السعر مطابقًا لسعر السلع المثيلة في الأسواق الرئيسة.

أن يمنح كل من الطرفين المتعاقدين- عند اختيار وسائل نقل السلع وفقا لهذا الاتفاق- الأفضلية لوسائل النقل الوطنية التي تعرض أسعارًا وشروطًا مقبولة الشحن والتفريغ.

وذكر الاتفاق أيضا على أن تجتمع لجنة مشتركة تضم ممثلين عن الحكومتين الموقعتين على هذا الاتفاق بالتناوب في كل من القاهرة وليوبولدفيل بناء على طلب من أي الطرفين المتعاقدين لبحث الصعوبات التي قد تعترض تنفيذ هذا الاتفاق، ولها كذلك حق تقديم المقترحات لكلا الطرفين والتي يكون من شأنها إنعاش حركة التبادل التجاري بينهما.[٢٢]

وكانت مدة الاتفاق سنة واحدة فقط مع إمكانية تجديده لمدة عام إذا وافق الطرفان على ذلك، من هنا نجد أن اتفاق التجارة والدفع بين الحكومتين المصرية والكونغولية كان عبارة عن الطريقة المثلى التي تدار بها اتفاقيات التجارة بين مصر ودولة أفريقية في هذا الوقت.

---

[٢٢] مضابط مجلس الأمة المصري في ٢٦ديسمبر سنة ١٩٦٤،مرجع سابق، ص٩٢٥، ٩٢٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

Summary

Arab African relations have developed clear across time and the ages of these relationships arose on mutual benefits and interests of both parties , has this relationship represented great importance each side of them, and different this importance according to different ages , in modern-day links between the two sides has increased because of the unity of purpose and end, it has been associated with this objective existence of European colonialism in the Arab and African earth , from here on the parties shall Union and interdependence in order to expel the colonizer and resist all forms of colonialism if he tried to return again.

We have found that it has come the opportunity to write the history of these relations and establish it first-hand , and I've researcher found that play this role through the study of an episode of the history of the Arab-African relations in this historical period which Egyptian Congolese relations , and these relations had not been interrupted from ancient times until now .

Results of the study

Accordingly, the study recommends the following:

1. TThat Egypt is heading to its relations to African countries effectively , especially to Central Africa countries , because Egypt retreated from its vital role in the African continent has led to the occurrence of these countries in the clutches of the Western powers , and that what happened in the Congo, which has become a zone of influence of the United States of America the African continent , and if it was difficult to work with the ruling elite in a country like the Congo , it must be a cultural work and investment innate love of the Congolese people to Egypt and its people , so that we know the origin of this feeling and reality .
2. sSpeed the release of the special role of Egypt in Africa in the sixties documents, all documents relations Egypt with revolutionary countries in the third world in this important historical period , in order to see the new generations How was the third world is working full force on Mnatahh major powers in the world , and how he was able to impose his speech in the Cold War between the two blocs " and God Crown success . "

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner